وزير الاقتصاد لـ«الوطن»:

المرحلة القادمة أفضل اقتصادياً.. رأس المال الموجود في سورية كبير وأكبر مما هو متوقع

هناء غانم

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن المرحلة القادمة ستكون أفضل اقتصادياً وسورية هي بيئة مناسبة للاستثمار معولاً على الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها ستكون واجهة للاستثمارات الداخلية والخارجية والجهة الأمع وأن الاتكال سيكون عليها خلال المرحلة القادمة مرحلة إعادة الإعمار، كلامه هذا جاء خلال الاجتماع الذي عقد في هيئة الاستثمار السورية مؤكداً أن رأس المال المحلي في سورية كبير وأكبر مما هو متوقع إضافة إلى رأس المال الموجود بالخارج وأن صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ ودخوله حيز التنفيذ العملي سوف يساهم بإيجاد بيئة استثمارية تنافسية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والخارجية وزجها في قطاعات تشكل أولوية بالنسبة لسورية في المرحلة الحالية والمرحلة المقبلة، بما يسهم في توسيع قاعدة الإنتاج والخدمات واستثمار الموارد المحلية والطاقات المتاحة والمعطلة وبالتالي تسريع دوران عجلة الاقتصاد وزيادة فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي سعياً نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الوزير الخليل أضاف في تصريحه لـ«الوطن»: إن قانون الاستثمار الجديد يعتبر أول قانون منح مزايا للمستثمرين في سورية ولّغى مسألة التشتت بالقوانين ونعمل ضمن دليل الإجراءات على إلزام الجهات العامة بالمهل المحددة بحيث لا تتجاوز مهلة البت بمنح إجازة استثمار جاهزة مدة ٣٠ يوماً.

وخلال الاجتماع وجه الخليل القائمين على الهيئة بالعمل الحثيث باتجاه استكمال كافة التحضيرات المطلوب القيام بها، ولاسيما فيما يتعلق بضرورة الإسراع بإعداد دليل الإجراءات بالتنسيق مع الجهات المعنية والمتضمن الضوابط والشروط والمعايير الفنية والأعباء المالية، وإجراءات الترخيص الواجب التقيد بها عند ترخيص وتأسيس المشروع، بحيث تكون محددة بإطار زمني ملزم وتصميم نموذج إجازة الاستثمار وفقاً للقانون الجديد التي سيتم منحها بعد استصدار جميع التراخيص والموافقات اللازمة لتنفيذ المشروع وفق آلية الإجراءات المعتمدة.

وشدد الوزير على ضرورة اتخاذ ما يلزم لانطلاق العمل بمراكز خدمات المستثمرين في الهيئة وفروعها، ومخاطبة الجهات المعنية لتسمية ممثليها في هذه المراكز، إضافة إلى وجوب إعداد مشروع خريطة الاستثمار الخاص بما ينسجم مع أحكام القانون الجديد، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع الاستثمارية، كما وجه العاملين في الهيئة بإعداد نسخة مترجمة عن القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ باللغة الإنكليزية بشكل عاجل، لموافاة البعثات السورية العاملة في الخارج وبعثات الدول العربية والأجنبية العاملة في سورية بنسخة عنها. كما تطرق الوزير الخليل خلال الاجتماع إلى بعض القضايا الإدارية المتعلقة بعمل الهيئة، مشيراً إلى المسؤولية التي تقع على عاتق كادرها بشكل خاص لجهة القيام بجميع الأنشطة الترويجية لجذب الاستثمار المحلي والخارجي، فضلاً عن ضرورة متابعة تنفيذ المشاريع الحاصلة على إجازة الاستثمار، ومعالجة القضايا التي تواجه كافة المستثمرين بالسرعة الممكنة وبالجودة المطلوبة.

بدوره مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أكد أن هذا القانون سيكون هو حجر الأساس للنهوض ببيئة الأعمال والاستثمار السورية لاسيما خلال المرحلة القادمة بهدف إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة، مؤكداً أن التعليمات التنفيذية للقانون الجديد تأتي واضحة ومفصلة للبنود كما هي وردت في نص القانون من دون تحميلها معاني متعددة فنعتقد أننا سنشهد مضاعفة في المشروعات الممثلة خلال العام الجاري، وخصوصاً مع خبرات كوادر هيئة الاستثمار في التواصل مع المستثمرين وطرق طرح الفرص الاستثمارية وتقديم الدعم للمستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار وصولاً إلى تنفيذ المشروع ودخول إنتاجه في عجلة الاقتصاد الوطنية، وخصوصاً مع محفزات وإعفاءات كهذه تعتبر أدوات نستخدمها في جذب أعداد أكبر من المستثمرين.

وأكد أن الحركة الإصلاحية الاقتصادية باتت معالمها تتضح، وقد باتت جلية عبر عدة قرارات لمسنا آثارها في بعبض السلع، ويأتي في سياق الحركة الإصلاحية الاقتصادية صدور قانون الاستثمار الجديد، الذي جاء محملاً بالحوافز والميزات والإعفاءات أكثر من أي وقت مضى، وموضحاً أن الأولوية هي لدوران عجلة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، وهذا ما لمسناه جلياً في القانون رقم ١٨ الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد بتاريخ ١٩-٥-٢٠٢١ هو ما قدمه القانون الجديد في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل بعد مرسوم العفو والمراسيم والقرارات التي كان هدفها المحافظة على الليرة السورية وثبات سعر الصرف، قدم القانون المحفزات والإعفاءات لعدة قطاعات حيوية مثل قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وتوليد الطاقة، حيث جاء ملبياً لطموح رجال الأعمال والمستثمرين، وأضاف: إن القانون هو محصلة جهود حكومية مشتركة ويحتاج إلى مزيد من الجهد والتكاتف للوصول إلى الأهداف المحددة في بنود القانون وازدهار الاستثمار وصولاً إلى تنمية شاملة متوازنة ومستدامة.

وخلص دياب إلى أن الهيئة بحاجة إلى دعم ومتطلبات أكثر سواء كان الدعم مادياً أم لوجستياً لأنه لدينا العديد من المشاكل التي بحاجة إلى حلول دوائماً هناك حلقة مفقودة لم نستطيع ان نتجاوزها خلال المرحلة الماضية وتتعلق بالتنفيذ للمشاريع لأن الإجراءات تتم لدى الجهات العامة وليس لدى الهيئة العامة للاستثمار لأن الهيئة ليس لديها الآليات اللازمة للكشف عن هذه المشاريع ومعرفة ماذا تم تنفيذه وأين وصل؟ لذلك المعلومات مضللة للمشاريع ولا تعكس الصورة الواضحة للاستثمار في سورية.. لأنه بالاستثمار نبني الوطن والاستثمار هدف وطني يعمل على تنمية الاقتصاد السوري، ورفع كفاءة المنتجات المحلية وإتاحة العديد من فرص العمل.

> ديباب: معالم حركة الإصلاح الاقتصادي باتت واضحة

إيطاليا تقدم ٣ ملايين يورو لدعم مشاريع تنموية في الميادين بريف دير الزور

الوطن

أعلنت الحكومة الإيطالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» تقديم ٣ ملايين يورو لدعم عدة مشاريع تنموية في الميادين جنوب شرق دير الزور.

وأوضح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «OCHA» أن المشروع المشترك سيقدم الدعم للأهالي في قرى الميادين بريف دير الزور، عبر مجموعة من الخدمات والأنشطة، بإنشاء مشاريع تعود بالدخل على الأهالي، ومشاريع تهدف إلى زيادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص الذين يعانون من إعاقة، بالإضافة إلى مشاريع صحية، وتمويل المشاريع الزراعية لتحقق الدخل للعائلات، حسبما نشر «المكتب» على موقعه في الإنترنت.

وذكرت الأمم المتحدة أن أهالي الميادين يعانون من سوء البنية التحتية وضعف الخدمات الأساسية، حيث يحتاج نحو ٦٢ ألف شخص إلى دعم إنساني، مشيرة إلى أن النساء وذوي الإعاقة هم الأكثر حاجة.

واستعاد الجيش العربي السوري السيطرة على مدينة الميادين، أحد آخر أبرز معاقل تنظيم «داعش الإرهابي في سورية، في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٧.

ويركز المشروع على التنمية الريفية ويهدف إلى إفادة ٨٠ ألف شخص بشكل مباشر وغير مباشر من السكان، بمن فيهم ٢٠ ألف امرأة، و٨٠٠ شخص من ذوي الإعاقة.

وبينت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، رملة الخالدي، أنها التقت أعضاء المجتمع المحلي في الميادين لمعرفة احتياجاتهم بشكل أفضل، مشيرة إلى أن الدعم الذي سيتم تقديمه عبر المشروع المشترك بين الحكومة الإيطالية والأمم المتحدة سينعش المنطقة وسيكون له تأثير إيجابي على حياة الأهالي، موضحةً أن الكثير من سكان المنطقة يعتمدون كلياً على العمل في الزراعة.

بدوره بيّن ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية، إياد نصر، أن مشاركة المرأة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها بالمنطقة له تأثير كبير على إعادة بناء المجتمع وتعافيه من جميع الجوانب.

الانتخابات الرئاسية 2021

بحضور عرنوس «الاتصالات» و«المركزي» يطلقان خدمة الدفع الإلكتروني عبر الهاتف الخليوي لتوفير الخدمات للمواطنين بأقل تكلفة وجهد

رئيس الحكومة: بتوجيه من الرئيس الأسد اعتماد التحوّل الرقمي كهدف من أهداف الحكومة

رامز محفوظ

تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أطلقت أمس وزارة الاتصالات والتقانة ومصرف سورية المركزي خدمات الدفع الإلكتروني عبر شركتي الاتصالات الخلوية سيرتيل وMTN. في قاعة المتنبي في فندق داما روز بدمشق.

وفي تصريح للصحفيين أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أن هذا اليوم نعتز به ونتوجه من سيد الوطن بالسعي على العمل بالدفع الإلكتروني واعتماد التحول الرقمي كهدف من أهداف الحكومة ويجهد كبير من كل الجهات في الاتصالات وحاكم مصرف سورية المركزي نعمل بكل ما نستطيع للوصول إلى هذه اللحظة.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء أن إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني من خلال شركتي الاتصالات سيرتيل وMTN تعتبر خطوة كبيرة تتبعها خطوات لاحقة وكما سمعتم في المؤتمر سيكون خلال فترة قريبة إطلاق الدفع الإلكتروني من خلال ربط المصارف مع شركات الصرافة وعدة جهات أخرى.

ولفت عرنوس إلى أن كل دورنا اليوم ينحصر نحو تشجيع عملية الدفع، لافتاً إلى أن أغلب المواطنين في سورية يمتلكون هواتف جوالة وأتيحت هذه الخدمة على ساحة الوطن بأبسط الأجهزة المملوكة من أي شخص وهذا الموضوع من الواجب أن تقابله الجهات التي ستستخدم الدفع وبالتالي سنعمل على هذا الموضوع بنشر ثقافة قبول هذا الدفع من قبل الزبائن ومن قبل التجار ومن عدة جهات وهذا هدف وضعته الحكومة وعملية الحكومة الإلكترونية والدفع الإلكتروني، الحكومة تسير بها بخطا متسارعة وسنصل قريباً إلى ما يليق بالشعب السوري وبفائد الشعب السوري وإن توجيهاته عندما يقول «يعتبر التحول الرقمي هو أحد الوسائل لمكافحة الفساد» سيجعلنا نعمل بكل ما نستطيع لتحقيق هذه الغاية.

> وزير الاتصالات: تتيح تنفيذ المعاملات المختلفة ضمن بيئة آمنة وتسرّع في تحويل الأموال بشكل سريع وفعال

وأشار عرنوس إلى أن هذه الخدمات عندما تتوفر هي عبارة عن وسائل راحة للشعب السوري العظيم.

من جهته أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب أن الدفع الإلكتروني من أهم المؤشرات الحيوية لاقتصادات الدول وهو ما جعل هذه الحكومات تدرك بأن تطوير وتحديث وسائل الدفع والتبادلات المالية من أهم أولويات الحكومات.

وبيّن وزير الاتصالات أن وسائل الدفع التقليدية لم تعد تلبي احتياج هذا العصر الذي يعتبر عصر ثورة الإنترنت، مبيناً أن التطور التكنولوجي سمح في العشرين سنة الماضية للحكومات أن تبتكر وسائل دفع إلكترونية جديدة لم تكن موجودة سابقاً غاياتنا، لافتاً إلى أنه يتم العمل مع مؤسسات الدولة جميعها وخصوصاً وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة لتحقيق ما نحن اليوم بصدد إطلاقه وهو أحد أدوات الدفع الإلكتروني من خلال شركات الاتصالات الوطنية سيرتيل و MTN.

ولفت إلى أن هذا العمل تم من خلال عدة مراحل حيث بدأنا بالعمل على منظومة الدفع الإلكتروني منذ سنوات وتمت تهيئة البنية التقنية المصرفية في فترات سابقة من خلال نظام SYGS الذي سهل عملية التحويل مابين المصارف.

وأشار إلى أنه سيتم قريباً جداً إطلاق الأدوات المصرفية الخاصة بها من خلال ربط المصارف من جهة وشركات الدفع الإلكتروني المرخصة من جهة أخرى.

من جهته أكد المدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد منهل جنيدي في كلمة له خلال المؤتمر أنه بناء على توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد لتمكين التحول الرقمي في سورية وانطلاقاً من رسالتنا في تقديم أفضل خدمات الاتصالات والمعلومات فإن جهود حثيثة بذلت في ورشات عمل مكثفة وتعاون بين جميع الأطراف عبر شركات الخليوي MTN وسيريتل أثمرت عن إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة بمزاياها المختلفة وأهمها توفير الوقت والجهد.

ولفت جنيدي إلى أن هذه الخطوة تعد خطوة إيجابية في غاية الأهمية في تلبية احتياجات المواطنين ومتطلباتها وتسيير أعمالهم بطريقة آمنة وسهلة إضافة للمساهمة في تحقيق نمو على مستويات عديدة ولاسيما تحقيق حكومة إلكترونية ناجحة وفتح آفاق جديدة وواعدة في مجال صناعة تقانة المعلومات وصناعة التطبيقات والخدمات الإلكترونية في سورية إضافة إلى المضي قدماً نحو مواكبة التطور للنهوض بمستقبل وطننا.

بدوره لفت مريد صخر الأتاسي المكلف بمهام المدير التنفيذي في شركة سيرتيل إلى أننا مسرورون بأن تكون شركة سيريتل من الأطراف الرئيسية الداعمة لخطوة جوهرية ستدفع عجلة التطور في سورية إلى الأمام.

مبيناً بأن إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة هي مرحلة فعالة في مجال الاتصالات والمعلومات ستعزز التحول الرقمي نحو الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى أنها خطوة فعالة في التشجيع على صناعة التطبيقات والخدمات الإلكترونية عموماً وبالتأكيد ستعود بالفائدة على الجميع من خلال تسيير وتسهيل الأعمال بسرعة وأمان.

البرازي استمع لهواجس تجار وصناعيي طرطوس وردّ عليهم:

القوانين الجديدة ستسهم في تحسن الاقتصاد السوري

هيثم يحيى محمد

شهد اجتماع الهيئة العامة السنوي لغرفة تجارة وصناعة طرطوس الذي عقد ظهر أمس – بحضور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي والمحافظ صفوان أبو سعدى – وجبة غنية بالطروحات من أعضاء الغرفة وبالردود والتوضيحات والمعلومات من الوزير والمسؤولين الآخرين.

بداية نشير إلى أن معظم مداخلات الحضور تركزت حول عدة موضوعات وقضايا عالقة أو متعثرة منها ضرورة تنظيم بيانات الكلفة والفواتير وإيجاد بيئة مناسبة أكثر لتطبيق المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الخاص بالتموين وحماية المستهلك وتشميل غرف التجارة بقانون الاستثمار الجديد وأيضاً موضوع انخفاض سقف السحوبات المصرفية وضرورة رفعه ومعالجة غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعم الفلاح وتأمين المازوت للمنشآت الإنتاجية والسياحية وغيرها ومعالجة واقع البسطات والكوليات المنتشرة بشكل عشوائي في المدن وتعديل البلاغ رقم ٤ بشكل يشجع على الاستثمار الصناعي بطروطوس وتمثيل محافظة طرطوس بلجنة التصدير المركزية.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تحدث عن قانون الاستثمار الجديد وأهميته كفيلة باستقطاب السياح من مختلف أنحاء المنطقة والعالم. وتحدث عن تدخل السورية للتجارة لصالح المستهلك من خلال قيامها بشراء الخضروات من الفلاح بشكل مباشر لتحقق نوعاً من التدخل الإيجابي لصالحه ومن ثم لصالح المستهلك مؤكداً أن الظروف الصعبة مؤقتة والعمل جارٍ لتحقيق التوازن بين الفلاح المنتج والسوق والمستهلك.

وفي معرض رده على بعض الطروحات أكد الوزير استمرار العمل وبشكل سريع لإلغاء التسجيل في التأمينات الاجتماعية كشرط تحتية للعمل السياحي قوامها تدريب وتأهيل الكفاءات من أجل تقديم خدمة سياحية مميزة وأكد البرازي ضرورة خلق أجواء اقتصادية من خلال استغلال المقومات في محافظة طرطوس كالبعد السياحي من خلال تأمين بنية للانتساب للغرف بهدف السماح لجميع الشرائح من التجار بالانتساب لغرفهم قائلاً: إن غرف التجارة يجب أن تكون داعمة بشكل أساسي وكبير للتجار من الفئتين الثالثة والرابعة لأنها الشريحة الأوسع والمتصلة مع الناس والأقرب للمستهلك.

وختم بالتأكيد على طلب رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس المتضمن ضرورة وجود ممثل للغرفة في لجان اتحاد الغرف بشكل عام ولجنة التصدير المركزية بشكل خاص.

بدوره محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى قال: إن القرار في محافظة طرطوس لطالما كان بالتشاركية مع الفعاليات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، وتحدث عن مشاريع الطاقة البديلة التي أصبحت على أرض الواقع مؤكداً أن المحافظة تشجع على التوسع بها وأنها تقوم باتخاذ القرارات اللازمة لذلك ومنها منح طابق إضافي في حال تمت دراسة تزويد البناء بالتيار الكهربائي عن طريق الطاقة الشمسية.. وبيّن المحافظ أن العمل جارٍ من أجل حل موضوع مناطق المخالفات الجماعية جنوب مدينة طرطوس حيث إن عمليات المسح الطبوغرافي قطعت مرحلة متقدمة تحضيراً لإعلانها منطقة تنظيمية، كما تحدث أبو سعدى عن تجربة الأسواق الشعبية التي تهدف إلى إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك مباشرة كاشفاً أنه تم إغلاق الأسواق التي انتفت منها هذه الصفة وواعداً بإيجاد آلية جديدة لتفعيلها بحيث تحقق الغاية المرجوة منها.

وكان مازن حمّاد رئيس الغرفة قدم في بداية الاجتماع ملخصاً عما فعلته الغرفة في كل المجالات منذ مباشرة مجلس إدارتها الحالي مهامه في تشرين الأول الماضي وحتى الآن مؤكداً أن الفترة القادمة ستشهد المزيد من النشاطات والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنعكس نتائجها خيراً على الغرفة والمجتمع والمحافظة.